

بقيمة ومثلها لومثليا وحال لو مؤجلا او يصير
 حتى يمضي الاجل فيأخذها ومثل الخمر وقيمة الخنزير
 وان كان الشفيع ذميا او قيمته مما لو مستحما وبالتمن
 قيمة البناء والفرس لو نوي المشتري او غرس وكلف
 المشتري قلعهما وان قلعهما الشفيع فاستحققت
 ربح الشفيع بالتمن فقط ويحل الثمن ان حررت
 الدار او حقت الشجر وحصصة العروضة ان نقصت
 المشتري البناء والنقله ويثمرها ان ابتاع ايضا
 وخلاو ثمرا او اثمر في يده وان جده المشتري
 سقط حصته من الثمن والله اعلم

فاما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

انما تجب الشفعة في عقار ملك بعوض هو مال
 لا في عرض وذلك وبناء ونحوه يباع بالعرضة ودار حلبة
 ملكا او لجرة او بدل لخلع او بدل صلح عن دم او عوضه
 او هبت بلا عوض مشروط او بيعت بخيار للبايع
 او بيعت فاسدا ما لم يسقط حق الفسخ بالبناء او تسمتا

بين

بين الشركاء او سلمت شفعة شرقت بخيار او روضة
 او شرط او عيب بقضاء ويجب لو ردت بلا قضاء او قفلا

فاما تبطل به الشفعة

وتبطل بترك طلب الموائبة او التقرير وبالصلح
 من الشفعة على عوض وعليه رده وموت الشفيع
 لا المشتري وبيع ما شفيع به قبل القضاء بالشفعة
 ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك عن البايع
 ومن ابتاع او بيع له فله الشفعة وان قيل للشفيع انها
 بيعت بالف تسلمت شرعا علم انها بيعت باقل او غير
 او شعير قيمة الف والشفعة ولو بان انها
 بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة وان قيل له
 ان المشتري فلان تسلم فيان انه غير فله الشفعة
 وان باعها الا ذراعا فيجانب الشفيع فلا شفعة له
 وان ابتاع منها ستمائة من شر ابتاع بقيمة الشفعة
 للمجارف بالمهمل الاول فقط وان ابتاعها بتمن ثم دفع ثوبا
 عنه فالشفعة بالتمن لا الثوب ولا تكره الحيلة